

صراع الشاهد و«اتحاد الشغل»: اليوم تحسم النتيجة؟

بدوره الترفيع في سنّ التقاعد وجوبياً، ويوافق على ترفيعه اختيارياً بطلب من الموظف أو العامل نفسه (من جهتها أحييت نقابة التعليم الثانوي طلبها القديم بخفض سنّ التقاعد باعتبار المهنة شاقّة، ويمثّل هذا المطلب جزءاً مهماً من الصراع القائم مع الحكومة. «الأخبار» العدد 3427).

ضمن نفس السياق، تحدث الشاهد أيضاً عن ملف هو الأهم بالنسبة إلى «اتحاد الشغل»، حيث ذكر بديون الشركات العمومية لدى الصناديق الاجتماعية التي تتجاوز 250 مليون دولار، ورأى أنّ ذلك لا يمكن أن يتواصل، ودعا إلى التفرقة بين الشركات العمومية التي تقدم «خدمات أساسية»، مثل شركات المياه والكهرباء والنقل، والشركات التي

للدولة، ويتبناه «اتحاد الشغل». على أرض الواقع، لم تصل مفاوضات هذا الثالث إلى نتائج تذكر، فكلما سعت الحكومة إلى تطبيق إجراء، تصدّى لها أحد الاتحادين.

آخر الملفات التي ظهر فيها «الانسداد»، هو «إصلاح الصناديق الاجتماعية»، وهي للإشارة ثلاثة صناديق، اثنان منها للتقاعد، وواحد للتأمين الصحي، تعاني من عجز هيكلي وتتدخل الدولة سنوياً لضخ المال فيها من الموازنة، وتعدّ أحد أهم مكتسبات «دولة الرعاية الاجتماعية». قدّم رئيس الحكومة يوم الجمعة لأعضاء البرلمان برنامجاً لإصلاح الصناديق، وقال إنّ «تكلفة البقاء على هذه الحال أعلى بكثير من كلفة الإصلاح»، لذلك سينطلق في القريب العاجل في تطبيق البرنامج، حتى ولو كان وحيداً، وهو مستعد لذلك «مهما كانت الكلفة السياسية».



بما يخص استمرارية الحكومة الحالية، كان الطوبوي مشككاً



تعمل في قطاعات تنافسية لا ضرورة في الاحتفاظ بها، ويمكن بالتالي خصصتها.

رداً على ذلك، صعد نور الدين الطوبوي، في اليومين الماضيين، من شدة تصريحاته المستهدفة للشاهد، وأعلن عقد سلسلة اجتماعات عمالية حاشدة للاحتجاج على ما جاء في خطابه أمام البرلمان. وقال، أمس، في تجمع نقابي في مدينة بنزرت التي تحوي أحد أكبر الأقطاب الصناعية في البلاد، إنه «يحتي في رئيس الحكومة حماسة الشباب، لكن العنجهية لا تمر مع الاتحاد». وأضاف: «الحكومة تنتهج سياسة الهرب إلى

لا تعود الازمة بين المنظمة النقابية الأكبر في البلاد وحكومة يوسف الشاهد إلى الأشهر الأخيرة فقط. كانت بذورها موجودة منذ البداية، أي منذ توقيع «اتفاق قرطاج» منتصف عام 2016 لتجاوز فشل حكومة الحبيب الصيد، وتأسيس «حكومة وحدة وطنية» يدعمها الموقعون الذين يتكونون من أحزاب (انسحب عدد منها تدريجاً) ومنظمات وطنية، أهمها اتحادا «الشغل» و«الأعراف».

لغة الوثيقة الفضاضة، التي تتحدث عن حل جميع الملفات بالحوار وبصفة تشاركية، سمحت لكل طرف بأن يعتقد أنها تخدم مصالحه ورؤيته المحددتين مسبقاً. يمكن هنا الحديث عن توجّهين: الأول خطّ له صندوق النقد الدولي وتجنّاه الحكومة ويتبناه جزئياً «اتحاد الأعراف» (أصحاب الشركات والمؤسسات)، فيما يُدافع الثاني عن الشركات العمومية والدور التنموي القوي

تونس - حبيب الحاج سالم

يقترِب الصراع بين «الاتحاد العام التونسي للشغل» والحكومة من الحسم. فبعد خطاب يوسف الشاهد أمام البرلمان يوم الجمعة، الذي قرر فيه التوجّه لإجراء «الإصلاحات الكبرى» ولو بصفة أحادية، صعد «الاتحاد» في نبرته، وبدافى الردّ باحتجاجات ميدانية ومفاوضات مصيرية ضمن لجنة «اتفاق قرطاج».

لها في معركة اجتماعية لن يتراجع عنها مهما كانت التكلفة». ورأى أنّ الحكومة «ليست جادة في المفاوضات، ولا تمتلك البدائل»، مشيراً إلى عدم توقيع الشاهد على الأوامر الترتيبية المنظمة لـ «مجلس الحوار الاجتماعي» منذ العام الماضي، وهو المؤسسة التي من المفروض أن تتداول فيها هذه الملفات بين ثالوث «الاتحادين والحكومة». كذلك كرر الأمين العام لـ «الاتحاد» انتقاد تركيبة الحكومة بوصفها «حكومة محاصصة وتفضيحات... حيث خلقت وزارات فقط لترضية الأحزاب وليس لخدمة تونس»، مضيفاً أنّ «مستثمرين تعرضوا للاحتياز وطلبت منهم رشوة». وحول «الحرب على الفساد» التي أعلنتها الحكومة قبل أشهر، ونتج منها سجن عدد من المهريين ورجال الأعمال، قال الطوبوي: «توجد عصابات تهريب مؤلّت عدداً من الأحزاب، ولا يمكن إيقافها لأنها ستفصحهم».

أما في ما يخص استمرارية الحكومة، فقد شكك الطوبوي في ذلك، مذكراً باجتماع الموقعين على «اتفاق قرطاج» قبل أسبوعين، وقال إنّ اجتماع «الجنة التقويم» الذي سيُعقد اليوم الاثنين، سيحدد أولويات الحكومة التي ستختار في ضوءها التركيبة وشخصية الرئيس، مضيفاً أنّه «يمكن أن يقودها يوسف الشاهد (مجدداً)، كذلك يمكن أن يُختار غيره». وقد يُمكن اعتبار هذا التصريح مساومة أخيرة للشاهد على مواقفه، لكن يبدو من النبرة التي استخدمها رئيس الحكومة أمام البرلمان أنّ موقفه قد حُسم بالفعل، ما يجعل الكرة الآن في ملعب رئاسة الجمهورية ونواب الائتلاف الحاكم (القائم أساساً على حركتي «النهضة» و«نداء تونس»). فإما أن يسند الرئيس و«نوابه»، الشاهد، أو يتراجعوا عن تقّتهم فيه لأجل الحفاظ على علاقات طيبة مع «الاتحاد».

لغة الوثيقة الفضاضة، التي تتحدث عن حل جميع الملفات بالحوار وبصفة تشاركية، سمحت لكل طرف بأن يعتقد أنها تخدم مصالحه ورؤيته المحددتين مسبقاً. يمكن هنا الحديث عن توجّهين: الأول خطّ له صندوق النقد الدولي وتجنّاه الحكومة ويتبناه جزئياً «اتحاد الأعراف» (أصحاب الشركات والمؤسسات)، فيما يُدافع الثاني عن الشركات العمومية والدور التنموي القوي

«أنصار الله» تمطر السعودية بالصواريخ: باليستي جديد فوق الرياض



غريفيث في مطار صنعاء اوله من امس (أفب)

على محافظات الجنوب اليمني، ويطالبون بفتح الارتباط والانفصال عن الشمال.

وفيما ترفض «أنصار الله» تسليم السلاح لحكومة هادي ووفق بنود المفاوضات السابقة، وتشترط تشكيل حكومة جديدة يسلم إليها السلاح، تبدو حكومة هادي في المقابل، في موقف لا تحسد عليه في الرياض، إذ بات أمر خضوعها لـ «الإقامة الجبرية»، في العاصمة السعودية، مؤكداً على لسان وزراء كالوزيرين صلاح الصيادي، وعبد العزيز جباري.

«التحالف» بشن الغارات والتصعيد العسكري، وانعدام الثقة التامة بين كل الأطراف، وعدم سد فجوات الخطة السابقة، التي تفتقر إلى ضمانات بتنفيذ الشق السياسي من الحل، وهو ما اعتبرته «أنصار الله» و«المؤتمر» عملية «استسلام» واضحة، وخصوصاً أنّ الخطة لا تتضمن انسحاب بقية الأطراف وتسليم أسلحتهم، ومن بينهم مقاتلو حزب «الإصلاح»، (الإخوان المسلمين)، الذين يسيطرون على أجزاء من محافظات مأرب والجوف وتعز، وأيضاً فصائل كثيرة من الحراك الجنوبي، التي تسيطر

«المؤتمر الشعبي سيزل طرفاً رئيساً في أي مشاورات مقبلة».

«نيات» تبحث عن طريق ما هو حاصل عملياً، نقاشات ومباحثات واستعراض وجهات نظر لكل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، من دون وجود معالم واضحة بشأن الخطة السياسية التي على ضوءها سيتم استئناف المفاوضات، لكن مد صنعاء يد «السلام» للمبعوث الأممي الجديد يؤكد كسر العزلة الدبلوماسية الدولية، التي فرضت عليها منذ مغادرة السفارات الأوروبية مع بداية الحرب.

يتمسك «التحالف» وحكومة هادي حتى الآن، بـ «حل سياسي» يقوم على المرجعيات الثلاث، (المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216)، لكنه وصل إلى اقتناع كامل بأن الحسم العسكري لم يعد وارداً. في المقابل، ليس من الواضح ما إذا كان المبعوث الأممي سيتمكن من تقريب وجهات النظر بشأن النقطة المتعلقة بتسليم «أنصار الله» السلاح والانسحاب من المدن، وهي نقطة الخلاف التي نسفت كل الجهود السابقة.

أسباب فشل المفاوضات السابقة لا تزال حاضرة، سواء في استمرار

العدوان»، خفف من وجه تحركات الموقف الأممي الجديد.

إذ بين الرياض وعمان وصنعاء، عقد غريفيث خلال الأسبوع الماضي لقاءات مع هادي ومسؤولين في حكومته، في زيارة استمرت 3 أيام، ثم عاد إلى العاصمة الأردنية عمان، حيث مكتبه الرئيسي، قبل أن يصل إلى صنعاء، أول من أمس، للتباحث مع مسؤولين في «أنصار الله»، وقيادات من حزب «المؤتمر الشعبي العام»، في سبيل استئناف عملية السلام، مغنياً الوجهة، بعدما كان من المقرر أن يبدأ زيارته لليمن، من عدن.

وحيث تمّ الاستعدادات لإحياء الذكرى الثالثة لبدء الحرب في صنعاء، بدأ غريفيث مهمة «الإصغاء والاستماع»، كما عبّر قبيل وصوله إلى العاصمة اليمنية، مؤكداً أنه «لن نبدأ من الصفر، لأنه جرى الكثير من الحوارات والنقاشات»، والتقى أمس، كلا من وزير الخارجية في حكومة «الإنقاذ»، هشام شرف عبدالله، الذي أكد له أن «المفاوضات السياسية هي الحل الناجح»، ورئيس «المؤتمر الشعبي العام»، صادق أمين أبوراس، الذي استعرض أمامه التطورات التي حدثت في صنعاء، منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي (مقتل الرئيس علي عبدالله صالح)، ورؤية الحزب لإحلال السلام في اليمن. ونقل موقع «المؤتمر نت» عن غريفيث قوله، إن

مكون من طبقتين، وإنه تناوب على التحقيق معه عدة أشخاص أجانب، لكنهم يتحدثون العربية، وقد تركّز التحقيق على علاقته بـ «حماس» ونشاطه معها.

بعد ذلك، تقدمت السلطات العراقية بمذكرة رسمية لدى نظيرتها التركية لتسليم الجبوري استناداً إلى اتفاقية تبادل المطلوبين بين البلدين، وهو ما استجابت له أنقرة بترحيله إلى بغداد الأسبوع الماضي، فيما تقول المصادر في «حماس» إنه «لم يكن لدى الحركة علم بتواصل السلطات التركية والعراقية حول الجبوري... حماس ستتوسط لإفراج عنه، وعلمت أنّ سبب ترحيله هو تخوف السلطات التركية من اغتياله على أراضيها، ما قد يسبب لها إحراجاً».

وطبقاً لوكالة «قدس برس»، بمجرد وصول الجبوري إلى العراق أوقفته المخابرات العامة في المطار، ونقلته إلى أحد السجون لتبدأ التحقيق معه. لكن مصدرًا مقرباً من «القسام»، قال إن «العالم الجبوري هو أحد مهندسي الكتائب وقد اختفى قبل ستة أشهر أثناء خروجه في رحلة بحثية إلى مانيلا لدعم الأدوات العسكرية وتطويرها»، شارحاً أن الجبوري كان يعمل في وحدة مشابهة للوحدة التي كان يعمل فيها العالم التونسي محمد الزواري الذي اغتاله «الموساد» في 2017. وحالياً، تتواصل «حماس» بالتعاون مع عائلة الجبوري ومع جهات حقوقية ومحامين فيليبينيين من أجل حض السلطات الفلبينية على كشف ما حدث معه، وخاصة أنه رُحل إلى تركيا دون أن يعرف ماذا حل معه خلال ستة أشهر في الفلبينيين.

كذلك، يقول المصدر المقرب من الكتائب إن الجبوري «عمل مستشاراً عسكرياً لحماس في سوريا، إذ انتقل للعيش في دمشق بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 خشية من الاغتيالات التي كانت تنفذ بحق ضباط الجيش وعلماء التصنيع العسكري العراقي».

وخلال الازمة السورية، انتقل للعيش في اسطنبول عام 2012، وهو ما أكدته السلطات الفلبينية بشأن اعترافات الجبوري.

يبدأ العام الرابع للعدوان على اليمن بحراك أممي ودولي يدعو إلى استئناف المفاوضات. لكن منتصف ليك امس، أعلنت القوة الصاروخية اليمنية «تنفيذ ضربات باليستي واسعة»، سُمع صداها القوي في الرياض

مع دخول الحرب عامها الرابع، بدأ المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، مارتن غريفيث، مهماته في إحياء المشاورات المتعثرة منذ أكثر من عام ونصف عام، في ظل خريطة عسكرية وسياسية مختلفة عما كانت عليه في جولات المفاوضات الثلاث الماضية. وبعيداً عن الحراك السياسي، أعلنت القوة الصاروخية اليمنية «تنفيذ ضربات باليستية واسعة» سُمع صداها الأقوى في الرياض، حيث استهدف مطار الملك خالد الدولي في العاصمة، ومطار أبها الإقليمي، ومطارى نجران وجيزان وأهداف أخرى في المدينتين.

هذا الاستهداف الواسع الذي جاء «وفاء لوعد القائد (السيد عبد الملك الحوثي)» ورداً على «العام الرابع من